

ملاحظات موجزة حول المحاضرة المتميزة بعنوان:

"التمويل ومعالجة التعثر: مشاكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المزمنا - هل من جديد؟"

الأربعاء ٧ مارس ٢٠١٨، من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الثالثة عصراً

الجلسة الأولى: الأدوات المالية غير المصرفية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المتحدثون:

أ/ علا جاد الله، رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لضمان الصادرات.
أ/ طارق فهمي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة التوفيق للتأجير التمويلي.
أ/ هاني توفيق، الأمين العام ونائب رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للأوراق المالية.

مدير الجلسة:

أ/ علاء سبع، عضو مؤسس لشركة BPE partners، وعضو المركز المصري للدراسات الاقتصادية

أهم ما جاء في كلمة المتحدثين

ضمان الصادرات:

- تأسست الشركة المصرية لضمان الصادرات عام ١٩٩٢.
- ينقسم نشاط ضمان الصادرات إلى: حماية قصيرة الأجل، وحماية متوسطة الأجل للمشاريع الكبرى في مجال المقاولات التي تستمر لمدة عامين أو ثلاثة.
- تتمثل الحماية قصيرة الأجل في تجميع معلومات عن المستوردين ومدى ملائمتهم المالية وجدارتهم الائتمانية، وبناء عليه يقوم المصدر المصري بتأمين حصيلة صادراته لدى الشركة من الأخطار السياسية والاقتصادية، وتتعهد الشركة بدفع نسبة تصل إلى ٩٠% من حصيلة الصادرات إلى المصدر في حالة تعثر المستورد.
- بذلك ترفع الشركة عن المصدر عبء تحصيل مستحقاته لينحصر تركيزه في العملية الإنتاجية ومحاولة فتح أسواق جديدة.

نشاط التخصيم:

- وفقاً لهذا النشاط يجد المصدر الحماية والتمويل اللازم لمتحصلاته التصديرية، ويقتصر نشاط التخصيم على عمليات التصدير التي تتم بناء على Open account basis ولا يمتد إلى عمليات التصدير التي تتم وفقاً لاعتمادات مستنديه معززة.
- وفقاً لنشاط التخصيم تقوم الشركة بدراسة ملاءمة المستورد المالية وجدارته الائتمانية وبناء عليه تقوم بمنح المصدر، بعد استيفاء الأوراق اللازمة، ٩٠% من الحصيلة التصديرية في خلال ٢٤ ساعة من وقت تصدير الشحنة، وتنتظر الشركة تحصيل الحصيلة التصديرية من المستورد بعد انتهاء مدة السداد المتفق عليها.
- يوجد تخصيم محلي أيضاً ويتم تطبيق نفس الآلية.
- يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من هذه الأنشطة حيث يقتصر تقييم الشركة على وضع المستورد وليس المصدر، كما يمكن أن يتقدم المصدر للحصول على قرض من القطاع المصرفي بضمان وثيقة ضمان الصادرات التي يحصل عليها من الشركة.

التأجير التمويلي:

- وصل عدد الشركات النشطة في السوق المصري إلى ٣٢ شركة مقارنة بـ ٦ شركات على الأكثر عام ٢٠٠٦، كما وصل حجم العقود إلى ٢٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة.

- يعتمد نظام التأجير التمويلي على وجود مؤجر وهو شركة التأجير التمويلي ومستأجر وهو العميل بينهم عقد تأجير تمويلي لتمويل أصل رأسمالي محدد، تقوم الشركة بدفع قيمة الأصل إلى المورد وتتملك الأصل ثم تؤجره للمستأجر الذي يحق له أن يملك الأصل بعد سداد كافة الأقساط.
- يؤدي هذا النظام إلى تحسين شكل القوائم المالية وخصوصاً نسبة العائد على الأصول كما أنه يؤدي إلى تحقيق بعض الوفورات الضريبية.
- شجعت مبادرة البنك المركزي البنوك وشركات التأجير التمويلي على تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ولكن في نفس الوقت يجب على هذه الشركات أن تكون منضبطة ائتمانياً ومؤهلة للحصول على التمويل.

صناديق الاستثمار:

- يتركز اتخاذ القرار في الشركة الصغيرة في يد شخص واحد فقط، وتنعقد فيها كفاءة الإدارة المالية والفنية، ويكون التعامل مع البنوك في أضيق الحدود، ولا يوجد مستندات ملكية قانونية للأصول الإنتاجية.
- يمثل دور صندوق الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية هذه المشروعات من خلال علاج كل هذه المشاكل باتباع مجموعة إجراءات منها: فصل الملكية عن الإدارة أولاً، ثم تفصيل الخطة المالية بما يلائم كل شركة على حدة، إعادة إنشاء القوائم المالية، تعيين مدير مالي لمتابعة الأهداف الموضوعية وعلاج أي اختلالات محتملة.

أهم ما جاء في المناقشات:

- يجب أن يمتد نشاط صندوق الاستثمار إلى فتح أسواق جديدة وعدم الاكتفاء بمجرد حل المشاكل البيروقراطية التي تواجه هذه الشركات، كما يجب تسريع الإجراءات القضائية الخاصة بفض أي نزاع ينشأ بين الصندوق والشركة موضع الاستثمار.
- تحسب تكلفة تقديم خدمة ضمان الصادرات وفقاً لمدي المخاطرة التي تتحملها الشركة نيابة عن المصدر من ناحية وكذلك بناء على مدة التسهيل الائتماني من ناحية أخرى، وفي كل الأحوال لا تزيد عن ١% من الحصيلة التصديرية. وبالنسبة للتخصيم تحسب التكلفة بناء على سعر الفائدة السائد في البند + رسوم تقديم الخدمة.
- أما بالنسبة لنشاط التأجير التمويلي فإن الأعباء المالية التي يتحملها المستأجر هي سعر الفائدة السائد في البنوك سواء داخل أو خارج مبادرة البنك المركزي + هامش ربح يتحدد وفقاً للمخاطر المصاحبة لعملية التمويل.
- معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة المتقدمة للبنوك للحصول على التمويل في إطار مبادرة البنك المركزي غير منضبطة ائتمانياً.
- ضرورة توسيع نطاق هذه الشركات ليكون لها فروع في الأقاليم وليس فقط في القاهرة.
- ارتفاع نسب الفائدة على التمويل العقاري يضع عبئاً على المشروعات الصغيرة ويحد من استفادتها من هذه المبادرة.
- تتمثل الفروق الأساسية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر الممولين في أن الشركة الصغيرة تعتمد في إدارتها على شخص واحد فقط، في حين تعتمد المتوسطة على أكثر من فرد إداري كذلك على عدد أكبر من الموظفين، وبشكل عام فإن الشركة المتوسطة تعاني من نفس مشاكل الشركات الصغيرة على نحو ما ذكرنا أعلاه ولكن بشكل مخفف.
- لا يوجد أي عوائق أمام اعتماد شركات التخصيم والتأجير التمويلي وكذلك صناديق الاستثمار في تمويلها على سوق المال بدلاً من البنوك إلا أن الأمر يحتاج بعض الوقت.
- وصل حجم مشروع الإقراض الصغير والمتناهي في الصغر التابع لجمعية رجال أعمال اسكندرية إلى مليار ٢,٥ مليون جنيه موزعة على ٤٥٠ ألف عميل في ٨ محافظات بنسبة استرداد ٩٩% ويرجع هذا النجاح إلى متابعة المقترضين وتوجيههم بشكل مستمر. وهي تجربة رائدة يجب الاستفادة منها والعمل على خلق كيانات تتخصص في متابعة وتوجيه المستفيدين بشكل مستمر.